

ملحق الشروط والأحكام الخاصة باتفاقية تمويل شراء سلع/خدمات

تعد هذه الشروط والأحكام ملحقاً لاتفاقية تمويل شراء سلع/خدمات والتي يقر العميل باطلاعها عليها وموافقتها على جميع ما ورد بها من الشروط والأحكام التالية:

- يتم تحديد نسبة التمويل من قبل الشركة وفقاً للحد الائتماني الممنوح للعميل لإجمالي عمليات الشراء بناءً على الاستعلام الائتماني عن الأخير وفقاً للتفويض الصادر منه للشركة في إجراء ذلك الاستعلام، وللشركة الحق في تخفيض أو زيادة إجمالي نسبة التمويل الممنوح من جانبها للعميل وفقاً لما يترأى لها.

- يتم تقسيط القيمة الاجمالية لتمويل السلع/الخدمات على أقساط شهرية يلتزم العميل - المدين للشركة والمستفيد من التمويل الممنوح منها- بسدادها في اليوم ١٥ من كل شهر بدءاً من تاريخ بداية الأقساط وحتى نهايتها وفقاً للبيان التكميلي الصادر عن كل عملية تمويل والموضح به ثمن السلع/الخدمات وقيمة إجمالي الأقساط ومدة التقسيط ونسبة العائد وذلك على ضوء اختيار العميل لمدة التقسيط المتاحة والتي قد تتغير من معاملة إلى أخرى وفقاً لنظم السداد المعلنة من الشركة من وقت إلى آخر، ويعتبر العميل مبدداً لمال الشركة إذا تأخر عن الوفاء بقسطين متتاليين للسلع/الخدمات المباعة التي لم تسلم إليه إلا على سبيل عارية الاستعمال لحين الوفاء بكامل أقساط التمويل الناشئة عن أي من العمليات ويلتزم بسداد جميع الأقساط فوراً وإلا اعتبر مبدداً وخائناً للأمانة للسلع/الخدمات المسلمة إليه.

- يكون للشركة الحق في توقيع غرامة تأخير بواقع ٨٪ يومياً على العميل في حالة تقاعسه عن سداد أي قسط مستحق عليه ويسري أي تعديل/تغيير قد يطرأ عليها فور اخطار العميل إلكترونياً من قبل الشركة بذلك.

- تظل الشركة مالكة للسلع/الخدمات محل التمويل حتى حصولها على كامل أقساط التمويل فإذا ما توقف العميل عن السداد يجوز للشركة المطالبة بإلزامه بسداد باقي الأقساط بالكامل دفعة واحدة والمطالبة بتوقيع عقوبة خيانة الأمانة والتعويض المناسب في حالة استمرار امتناعه عن السداد لأكثر من قسطين متتاليين.

- في حالة تعجيل العميل بالوفاء بكل أقساط التمويل الخاصة بكل عملية تمويلية على حدا يتم احتساب مصاريف إدارية قدرها (٣٪) على الرصيد المتبقي موضوع السداد المعجل ويسري أي تعديل/تغيير قد يطرأ عليها في ميعاد السداد فور اخطاره إلكترونياً من قبل الشركة بذلك.

- يلتزم العميل بالاطلاع على البيانات التفصيلية للسلع/الخدمات محل التمويل لدى التاجر وفقاً لأحكام القانون إذ أن الشركة غير مسؤولة عن السلع/الخدمات محل التمويل من حيث مواصفاتها أو حالتها أو أي عيب قد يظهر بها، وبما لا يجوز معه للعميل الدفع بالجهل بالعيب الظاهر أو الخفي أو بعيوب الصناعة أو الغلط في اختيار السلع/الخدمات لاختياره لها بذاتها.

- يتم التواصل مع العميل من خلال أجهزة الهاتف أو البريد الإلكتروني.

- يوافق العميل على قيام الشركة برهن المنقول القابل لإنشاء حق الضمان عليه كضمان وتأمين للوفاء بقيمة الالتزام أو الدين أو التمويل بموجب البيان التكميلي المرسل للعميل عن كل عملية تمويل ضمن الرابطة الإلكترونية على الوسيط الإلكتروني بإتمام إنشاء حق الضمان على السلع/الخدمات بكونه عقد ضمان في صورة محرر إلكتروني قد وافق وأقر على كافة بنوده وأحكامه والمتضمن البيانات الأساسية والتكميلية للسلع/الخدمات، ويقر العميل بأنه لا يوجد دعاوى افلاس أو اعسار مقامة ضده فضلاً عن أحقية الشركة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لشهر حق الضمان المقرر لصالحها على المنقول الضامن بسجل الضمانات المنقولة وفقاً لأحكام قانون الضمانات المنقولة الصادر بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وتبدأ مدة الضمان المنشأ على المنقول الضامن من تاريخ حصول العميل على تمويل السلع/الخدمات وتنتهي بسداد العميل لكافة الالتزامات المالية المستحقة لصالح الشركة وتعتبر يد العميل على تلك السلع/الخدمات على سبيل الأمانة يلتزم بالمحافظة عليها وصيانتها وإصلاحها بما يتوافق مع الغرض الذي أعدت من أجله حتى سداد كامل الالتزامات المالية المترتبة عليها ويلتزم بإخطار الشركة حال حدوث أي عوارض قد تمنعه من الانتفاع بها كلياً/جزئياً خلال يوم عمل من تاريخ حدوث ذلك العارض من خلال البريد الإلكتروني الخاص بالشركة والمخصص للشكاوي والاستفسارات أو الخط الساخن للشركة ولا يجوز للعميل بأي حال من الأحوال إجراء أي نوع من أنواع التصرفات على المنقول الضامن سواء بالبيع أو التأجير أو إجراء أي من التصرفات للغير الأصلية والتبعية الظاهرة والخفية أو ترتيب/إجراء أي رهن تأميني أو عيني عليها أو غير ذلك من صور التصرف للغير الرسمي/العرفي بأي حال قبل سداد كامل الالتزامات المالية المستحقة لصالح الشركة وقراره بصيانتها بصفه ظاهرة وغير منقطعة وعدم ترتيب أي وقف أو حكر أو رهن أو قرض أو اختصاص أو امتياز أو أي حقوق أخرى للغير قد تؤثر على مصالح الشركة العينية/المادية وعدم تحميلها بأية أعباء مالية أو مطالبات أو رسوم للغير أو لأي جهة أو شخص اعتباري أو طبيعي أو جهات حكومية و/أو غير حكومية إذ تعتبر أي من تلك التصرفات خيانة للأمانة يحق معها للشركة إبطالها ضده وضد من يتصرف إليه واتخاذ كافة الإجراءات الجنائية ضده باعتباره مبدداً لمالها ويظل حظر التصرف المقرر على السلع/الخدمات المباعة لصالح الشركة لدى الجهات الرسمية وأي جهة أخرى تقرها الشركة لحين سداد القسط الأخير منها ولا يلغى حظر التصرف للعميل إلا بعد إخطار الشركة للجهة المقيد لديها الحظر بما يفيد تخالصها نهائياً عن السلع/الخدمات محل التمويل.



ملحق الشروط والأحكام الخاصة باتفاقية تمويل شراء سلع/خدمات

– تمويل المقابل المستحق عن وثائق التأمين:

يعتبر تنفيذ "العميل-المؤمن له" للعملية بمثابة موافقة صريحة منه على كافة الشروط والاحكام - المعلنة وقت تنفيذ العملية - الخاصة بتمويل الوثيقة الصادرة باسمه من شركة التأمين "المؤمن لديها" لصالح الشركة "المستفيد من التأمين" وقراراً منه بعلمه وموافقته التامة على شروط وأحكام الوثيقة محل التمويل من جانب الأخيرة مع عدم الاخلال بحقوقها في اضرار شركة التأمين بإلغاء الوثيقة في حالة عدم وفاء العميل لأي قسط من أقساط تمويلها وتعتبر إجمالي المبالغ المسددة من جانبه غير قابلة للاسترداد ولا يحق له المطالبة بأي منها، وفي حالة حدوث هلاك كلي/جزئي أو أي من المخاطر المغطاة بالوثيقة يلتزم العميل بالوفاء بباقي الاقساط المستحقة لصالح الشركة عن الوثيقة دفعة واحدة.

ولا يجوز للعميل تغيير اسم المستفيد في وثيقة التأمين حتى تمام الوفاء بكامل الأقساط المستحقة على التمويل ويقر العميل بأنه يتنازل تنازلاً نهائياً لرجوع فيه لصالح الشركة عن حقه في وثائق التأمين والتعويضات المستحقة.

– يعد البيان التكميلي - باعتباره عقد ضمان ناشئ عن عملية بيع السلع/الخدمات محل التمويل - معلق على شرط فاسخ هو استيفاء كامل القيمة التمويلية.

– يحق للشركة فسخ اتفاقية تمويل شراء سلع/خدمات الموقعة بين الطرفين في حالة إفلاس/إعسار العميل أو تأخره عن الوفاء بأي من الأقساط المستحقة عليه لصالح الشركة في تواريخ استحقاقها ويحق للشركة في أي وقت إيقاف التعامل - وفقاً لما تقرره - على أن تظل حقوق والتزامات الطرفين الناشئة قبل تاريخ الفسخ أو الانهاء - والمتثلة في العقود والاتفاقيات المرتبطة بعمليات تمويل شراء السلع/الخدمات - سارية ونافذة حتى يتم تحصيل مستحقات الشركة بالكامل.

– يعتبر اطلاع العميل على هذا الملحق بمثابة موافقة صريحة منه على جميع ما جاء به من شروط وأحكام إذ تدخل نطاق التنفيذ ويسري نفاذها عليه حال إتمامه أي عملية تمويل ولكلاً منها على حدا ويتم ارسال محتواها في نسخة هذا الملحق ضمن رابط على الوسيط الالكتروني يتضمن ذلك الرابط أيضاً كود تأكيد طلب شراءه السلع/الخدمات بالتقسيم يقوم بإبلاغه للمورد لإتمام عملية التمويل وبمجرد إبلاغ المورد بكود التأكيد يعتبر موافقه وإقراراً منه على كافة الشروط والأحكام وإبرامه عقد ضمان مع الشركة على تلك السلع/الخدمات في صورة بيان تكميلي.

– يجوز للشركة تعديل/تغيير محتوى أو مضمون أحكام/بنود أي من الشروط والاحكام العامة والخاصة الواردة بهذا الملحق سواء بالإضافة/الحذف/الاحلال ويسري ذلك في مواجهة العميل بمجرد إعلان الشركة لمحتوى التعديل/التغيير/الإضافة ولا تكون الشركة مسؤولة عن أية عقبات الكترونية لدى العميل تؤدي إلى عدم اطلاعة على التعديل ولا يحق للعميل التعلل بالجهل بأي تغيير قد يطرأ على الشروط والاحكام إذ تكون متاحة للاطلاع لدى الشركة باستمرار وبما يعد معه اجراء العميل لأي عملية بمثابة موافقة ضمنية منه على ذلك التعديل/التغيير.

– يتم تطبيق أحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بإصدار القانون المدني المصري والقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي والقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الضمانات المنقولة واللوائح التنفيذية وتختص محكمة جنوب القاهرة وجزئياتها أو المحاكم الاقتصادية وبحسب الأحوال بالفصل في أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ أي من تلك الشروط أو الأحكام.

